اقتصاديات منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب بعيون إسبانية

أ.محمد الترسالي، باحث في علم الاجتماع- المغرب

Economics of the regions of Saguia el- Hamra and Wadi el- Dhahab with Spanish eyes

Mohamed Tersali, University Sidi Mohamed Ben Abdellah, Morocco

ملخص: تتوفر منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب على ثروات طبيعية هائلة مكنتها من أن تتصدر قائمة المناطق الأكثر غنى في القارة الإفريقية، فموقعها الجيو استراتيجي المطل على البحر الأطلسي على طول امتدادها مكنها كذلك من أن تتوفر على ثروة سمكية كبيرة جعلت سفن العالم تتهافت عليها بغية الصيد فيها، علاوة على ذلك، فالمنطقة تتوفر على أكبر احتياطي للفوسفات في العالم، وتشكل الثروة البحرية مع الثروة المعدنية المتمثلة في الفوسفات عماد اقتصاديات الساقية الحمراء ووادي الذهب المستغَل في الوقت الحالي، بالإضافة إلى تواجد الفوسفات هناك السبخات، والذهب، والنحاس، والحديد والنفط، والغاز الطبيعي، الذي لم يُستغل رسميا بعد بسبب المشكل السياسي بالمنطقة.

الكلمات المفتاحية: الاقتصاد، الثروة الطبيعية، الساقية الحمراء.

Abstract: The region of Saguia el-Hamra and Wadi El-dhahab has enormous natural wealth that has enabled it to top the list of the richest regions of the African continent. Its strategic geo-strategic location overlooking the Atlantic Sea has also enabled it to have a large fish wealth that has made the world's ships scramble for fishing In addition, the region has the largest phosphate reserves in the world, and the marine wealth with the mineral wealth of phosphate is the mainstay of the economies of Sakia Al-Hamra and Wadi El-dhahab currently exploited, in addition, to the presence of gold, oil, oil and natural gas, which has not yet been officially exploited because of the political problem in the region.

Keywords: Economy, Natural Wealt, Seguia el-Hamra.

مقدمة:

لا يخفى على الكثير أن مسألة توفر منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، على ثروات مهمة هي حقيقة مسلم بها، الأمر الذي ما فتئ يخفيه الاستعمار الإسباني آنذاك من حين لآخر، مدعيا أنها صحراء قاحلة لا توجد فيها المقومات الأساسية للحياة، فما لبثت أن تغيرت هذه المعادلة حتى تمكنت السلطات الإسبانية من اكتشاف الفوسفات سنة 1947 ببوكراع، والعمل على إنجاز حزامه الأطول من نوعه في العالم الذي ينقل الفوسفات من منطقة بوكراع إلى (بلاية) العيون منطقة تواجد السفن لتنقله بدورها إلى إسبانيا، ومن ثم تصديره إلى دول أوروبا والولايات المتحدة الأمريكية وأستراليا، وهذا الحزام لا زال العمل فيه قائما حتى يومنا هذا، كما أن المنطقة تتوفر على معادن مهمة كالحديد، والغاز والنفط، والسبخات، والنيازك والأحجار الكريمة، والذهب والنحاس والحديد.

علاوة على ذلك؛ تقع المنطقة على المحيط الأطلسي الأمر الذي جعلها تحتل أهمية قصوى من حيث موقعها الإستراتيجي الذي وفر لها ثروة سمكية هائلة التي تصنف على أنها من أجود الأسماك العالمية.

وتوجد في المنطقة خاصية اقتصادية تتمثل في وسطها الطبيعي الصحراوي الذي كان يتميز بالترحال الرعوي، الأمر الذي سينتج عنه نوعان من الاقتصاد في المنطقة، أولا: النوع التقليدي المنحصر في تربية المواشي، والزراعة المحدودة وفي صيد السمك وفي التجارة القائمة على الرحلات البعيدة. وثانيا: النوع الحديث الذي يقوم على أساس استغلال المصادر المنجمية من طرف الأجانب(محمد الغربي، دس، ص71).

كما تشكل المنطقة قاطرة عبور إلى أوربا من خلال جزر الكناري، والى إفريقيا جنوب الصحراء، الأمر الذي جعلها ذات أهمية بالغة على الصعيد الإقليمي والدولي من حيث موقعها الإستراتيجي. وتزخر منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب بمؤهلات سياحية هامة تجعلها قبلة للسياح الأوربيين الوافدين إلى المنطقة باستمرار، وفي مناسبة بداية سباق رالي باريس دكار الدولي، ومونتدى كرانس مونتانا بمدينة الداخلة.

ويدخل العمل المقدم ضمن حقل علم الاجتماع الاقتصادي. و تطرح مسألة توفر منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب على ثروات طبيعية هائلة، إشكالية مركزية تتمثل في التساؤلات التالية: ما مكونات اقتصاد منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب؟ وماهي المرتكزات الرئيسة التي يقوم عليها الاقتصاد الصحراوي؟ وكيف كانت نظرة الإسبان إلى المنطقة الصحراوية؟

في البدء: تحديدات مفاهيمية

الاقتصاد: يعود أصل كلمة الاقتصاد في الاشتقاق اللاتيني إلى الكلمة الإنجليزية، Economic، والتي تعني حسن تدبير وإدارة المنزل، وبعد ذلك تطورت الكلمة وأصبحت تطلق على علم مستقل قائم بذاته يهتم بدراسة الظاهرة الاقتصادية، وموضوعاتها المرتبطة بالنشاط الإنساني؛ على يد أدم سميت الذي نشر كتابه الموسوم بثروة الأمم سنة 1776، والذي لُقب بأب الاقتصاد، حيث أكد على ضرورة الحرية الاقتصادية، وعدم تدخل الدولة في الاقتصاد، وعَرَّفَ علم

الاقتصاد بكونه دراسة علمية تهتم بالوسائل التي تمكن من زيادة ثروة الأمم، ومن ثمة اعتبرت الثروة وزيادتها موضوع علم الاقتصاد بصورة أساسية.

الثروة الطبيعية: تعرف الثروة الطبيعية من قبل علماء الاقتصاد بتوافر الخيرات الاقتصادية التي تمتاز بها أرض دولة ما، بحيث أنها مصدر لكل ثروة ناتجة عن وفرة في الموارد الطبيعية، وأنها شيء ذو قيمة توفره الطبيعة؛ والذي يحقق فائدة اجتماعية ورخاء اقتصادي عظيمين، وتنقسم الثروات الطبيعية إلى قسمين: أولا: موارد طبيعية متجددة وتشمل المياه والنباتات، والحيوانات، والثورة البحرية، والطاقة الشمسية، وثانيها: المورد غير متجدد وتشمل الفوسفات، والغاز الطبيعي، والنفط.

الساقية الحمراء: تقع في أقصى شمال غرب إفريقيا يحدها شمالا إقليم الطنطان، وجنوبا رأس بوجدور، وشرقا لحمادة، وغربا المحيط الأطلسي، وتعتبر العيون عاصمتها. تنتمي المنطقة للصحراء الأطلنتية، والتي تمتد من وادي درعة شمالا إلى لكويرة جنوبا، والحدود الجزائرية شرقا، والمحيط الأطلسي غربا. وكانت منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب تحت الاحتلال الإسباني من سنة 1884 حتى خروج أخر جندي إسباني منها سنة 1976 أي أنها خضعت للإستعمار قرابة قرن من الزمن، وسميت آنذاك بالصحراء الإسبانية، كانت تقطنها مجموعة من القبائل وهي قبائل الرقيبات والعروسين وإزركين وأولاد تيدرارين وأولاد دليم (حيدارة بشر أحمد، 1998، ص23).

أولا. التجارة الصحراوية:

كانت التجارة الصحراوية تتميز بنظام المقايضة كوسيلة للتبادل التجاري فيما بين الأهالي في زمن حياة البادية، ولم تكن النقود كأساس في عملية البيع والشراء، وإنما هو نظام تبادلي من خاصيته التنقل من مكان الإقامة إلى الأسواق التي كانت معروفة آنذاك (كلميم، تندوف، تمبكتو، أنذر)، ونظام المقايضة بين البائع والمشتري يتجلى في التبادل مثلا في أن يشتري أحد سكراً وشاياً وقطعة قماشٍ بدفع جمل كقيمة لهذه الأشياء.

كما كانت بعض القبائل الصحراوية تقوم بعمليات تجارية داخل الصحراء، حيث تنقل على الجمال منتجات الداخل المغربي، وتبادلها في داخل الصحراء مع منتجات المواشي (الشامي علي، 1980، ص83).

ولقد كانت التجارة الصحراوية تعرف نوعا من التنوع بخصوص المواد المتجر فيها، إذ تختلف باختلاف قيمتها ومصدرها. فمنها السودانية: كالذهب والعبيد والكولا والصمغ وريش النعام والعاج، ومنها المغربية: كالخيول وبعض المواد الغذائية والمعدنية ومنها الصحراوية كالملح، ومنها الأوربية كالمنتجات النسيجية والحرفية. ورغم الأهمية التي شكلتها كل هذه المواد ضمن تجارة الصحراء فإن للذهب والملح والعبيد مكانة خاصة (مجموعة باحثين،2007، ص117)، ولقد كانت التجارة مزدهرة بين المغرب والسودان حيث كانت تذهب قوافل من سوس تتشكل من 800 إلى 1200 جملا ترحل على رأس كل سنتين إلى تمبكتو محملة بالثياب وبالأغطية، والأدوية والعقاقير والحلي (Mighel aitbol,1979, P18).

والجدير بالذكر أن هذا النوع التبادلي في النشاط التجاري تطور عبر مراحل وخاصة في الثلاثينات من القرن الماضي، حيث تطور من تجارة متنقلة إلى تجارة مستقرة، ومن تجارة تعتمد على المقايضة إلى تجارة نقدية، ومن تجارة حرة إلى تجارة احتكارية استعمارية(الجودة فوزي، 1975، ص43).

وهذا التحول في النظام التجاري الصحراوي نتج عنه تسرب التجارة الأوربية إلى السواحل الصحراوية، والتي كانت ممهدة لدخول الاستعمار، فكان ممتهنوا تلك التجارة عسكريون إسبان من الوحدات العسكرية وفرق البوليس المركزي، واكتسبت هذه التجارة صيغتها النقدية خصوصا بعد خمسينيات القرن الماضي حيث تمركز الاستعمار الاسباني الذي كان يلاقي أعنف مقاومة. واتضح أن هذه التجارة الاحتكارية الغربية كانت تدخل في نطاق المخططات الاستعمارية التي تهدف إلى جعل المنطقة سوقا للاحتكار الاسباني فكانت بهذا وسيلة تفقير واستغلال(الدحمي محمد، 2006، ص135).

إن التجارة الحديثة في رأي الباحث الدحمي محمد ما هي إلا وسيلة تفقير أو إفقار كانت معتمدة في السياسة الاستعمارية للمنطقة، والهادفة إلى إخضاع البدو الرحل لها ومن ثمة التحكم في ثنايا المجتمع؛ لأن السيطرة على الاقتصاد هي سيطرة على المجتمع من جميع زواياه المختلفة اجتماعية وثقافية وسياسية، وعلى هذه الشاكلة عملت الإدارة الإسبانية على توجيه كل ما يتعلق بالبدو الرحل بشكل مباشر وإخضاعهم لتبعيتها لكي يسهل لها إستغلال مناجم الفوسفات الضخمة المتواجدة في منطقة بوكراع، وكذا المخزون البحري الهائل في سواحل المنطقة، الشيء الذي تفطن له البدو الرحل وعملوا على مقاطعة الإسبان نهاية الخمسينات من القرن المنصرم، ورفضوا ممارسة التجارة معهم الأمر الذي دفع السلطات الاستعمارية إلى الاستعانة بتجار خارج منطقة الساقية الحمراء وهو ما أصطلح عليه بمجموعة الكبانية[1]، وعملوا مع السلطات الاستعمارية بصفة رسمية في الحقل التجاري وذلك ببيع بعض المؤن الضرورية في عيش البدو كالشاي والسكر ودقيق الذرة (كوفيا) والعطور ونعائل سيمار، والأثواب والحلي.

ومهما يكن ظلت التجارة مهنة البدو الرحل في الصحراء يقوم عليها الاقتصاد الصحراوي الموسوم بالنذرة وباقتصاد الكفاف، فهل بقي الأمر كما هو عليه في ظل سياسات التوطين التي عرفتها منطقة الساقية الحمراء في منتصف السبعينات من القرن المنصرم مع الدولة الوطنية؟

ثانيا. الفلاحة:

تواجه الفلاحة صعوبات وعراقيل بفعل مجموعة من العوامل المفسرة، ترجع لقساوة الظروف المناخية التي تتصف بالجفاف وقلة التساقطات المطرية، وقوة الرياح، الأمر الذي تولد عنه قلة الموارد المائية، وقلة الأراضي الخصبة؛ كل هذا سيجعل الفلاحة قطاعا محدود الأفق، الأمر الذي دفع بالساكنة المحلية إلى الاعتماد بوجه خاص على قطاع تربية الماشية بفعل وجود إمكانيات للرعي بالمنطقة، مع اللجوء إلى الترحال الرعوي خلال فترة سنوات الجفاف إلى بعض المناطق

[1] - الكبانية: مجموعة من الأسر جلبتهم السلطات الإسبانية من وادي النون للإمتهان التجارة في المنطقة: مقتطف من مقابلة مع كهل بالعيون صيف 2018.
1887-2.

المجاورة، ويبقى النشاط الزراعي محدوداً يتوقف بشكل أساسي على استغلال مياه الفيض لزراعة بعض ضفاف الأودية إبان المواسم الممطرة(دحمان محمد، 2014، ص17)، غير أن المنطقة عرفت زراعة القمح والشعير. يرجع سبب عدم قيام نشاط فلاحي مهم إلى الظروف الصعبة التي تعرفها البيئية الصحراوية بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، لكن هذا الأمر لم يبقى على هذه الحالة بل سوف يتغير، وذلك حسب التغيرات المناخية، وكمية التساقطات المطرية.

فمعلوم أن المنطقة تنتمي إلى الصحراء الكبرى، والتي تحولت بفعل عوامل التعرية من منطقة ذات مناخ رطب، وغطاء نباتي كثيف، بحيث كانت تشكل منطقة خضراء إلى صحراء قاحلة وجافة، إلا أن تاريخ هذا التحول اختلف الباحثون حوله، فمنهم من رده إلى بداية العصر المسيحي، ومنهم من رده إلى فترات ما قبل التاريخ(ولد الحسين الناني،2007، ص23) بأن الجفاف الذي عرفته المنطقة بدأ منذ القرن الحادي عشر الميلادي، حيث أصبحت نسبة التهاطلات المطرية في تناقص مستمر(ولد الحسين الناني، 2007، ص29).

وتماشيا مع هذا الظرف البيئي وبرؤية مخالفة نجد الرحالة الإسباني إيمويليوا بونللي[2] يذهب إلى القول بأن: المناطق الساحلية بها ظروف طبيعية ملائمة للزراعة، حيث توجد تربة يتخللها غطاء نباتي قد يصل طوله 20 سنتيما(دحمان محمد، 2014، ص17). وهذا ما تشهد عليه المشاريع الفلاحية التي عرفتها المنطقة في الآونة الأخيرة، وتحقق لها النجاح والديمومة (زراعة الخضر في منطقة حوزة، وفي تاورطة نواحي مدينة الداخلة)، مع الإشارة إلى أن قلة الماء وانعدامه أحيانا يعد عائقا أمام إقامة قيام زراعة حقيقية، ناهيك عن عامل الرياح الدائمة والعنيفة أحيانا التي تأتي من مختلف الجهات، ويذكر بونللي أن من المزروعات التي صادفها بالمنطقة هي القمح والشعير: الذي لا يوجد سوى على مسافة 20 فرسخا من الشاطئ، ففي السنوات المطرية تنتج هذه الزراعة مقادير كبيرة من الشعير الذي تستهلكه القبائل بكثرة، ويعد من الصنف الجيد حسب ما شاهدنا، والسكان يجهلون تقريبا الحمص واللوبيا وكذا الفول التي يمكن أن نجدها في ضواحي شنقيط وأطار"(دحمان محمد، 2014، ص17)، وهذا يعني منذ الوهلة الأولى أن هذان العنصران يشكلان الحلقة الأساس التي يعتمد عليها البدو في معاشهم، وتجدر الإشارة إلى أن زراعة الشعير والقمح لازالت قائمة في المنطقة إلى اليوم في مواسم الحرث، وذلك بحسب نزول المطر الذي يدعى محليا بمجيء الرحمة، وتوجد بالمنطقة أراضي شاسعة ومهمة وصالحة للزراعة وسوف نبينها اعتمادا على الإحصائيات الرسمية المنجزة في المنطقة.

الأراضي الزراعية في كل من اسمارة، والعيون، وبوجدور، والداخلة:

السمارة: تختلف مساحة الأراضي المزروعة بشكل ملحوظ من سنة إلى أخرى، تبعا للتساقطات المطرية، وتقدر مساحة الأراضي الصالحة للزراعة بحوالي 1000 هكتار[3].

[2] - إيمويليوا بونللي: رحالة وضابط إسباني حكم الجهة الجنوبية من الصحراء الغربية (منطقة واد الذهب) إ

[3] - مونوغرافية إقليم السمارة، 2013، ص3- 34.

العيون: بلغت المساحة المخصصة للزراعة العلفية بإقليم العيون حوالي 84 هكتار سنة 2010، وقد خصصت أغلبية هذه المساحة لزراعة الفصة حيث استحوذت على 75 في المائة من هذه المساحة[4].

بوجدور: تعرف المساحات المزروعة كل سنة تقلبات هامة جدا. وهكذا يمكن أن تتقلص المساحة بشكل استثنائي في فترة الجفاف إلى ما بين 300 و400 هكتار. بالمقابل يمكن أن تصل في فترة الأمطار إلى 7000 هكتار[5].

الداخلة: بلغت المساحة المخصصة لزراعة الطماطم والبطيخ 500 هكتار، والمجهزة بتقنيات حديثة[6].

تربية المواشي: تعرف المنطقة منذ القدم بالنشاط الرعوي الذي يعتمد على الترحال حيث يعتبر الكسب نشاطا تقليديا موروثا له جذوره التاريخية، لأن سكان المناطق الصحراوية ككل ينفردون بهذا النوع من النشاط لاسيما تربية الإبل والماعز والغنم. وبالرغم من التغيرات التي طرأت على بعض التقاليد الموروثة بخصوص ممارسة النشاط الرعوي الناتجة عن الاحتكاك والاستقرار، والتحولات في نمط عيش الرحل، فإن الساكنة الأصلية لا زالت متشبثة بهذا النشاط الذي يعتبر متجذراً في تراثهم وطرق عيشهم[7].

يعد الترحال الرعوي المتمثل في عملية البحث عن الماء والكلأ للماشية، السمة الأساسية في اقتصاد البادية. وبالرغم من ظاهرة التوطين، إلا أن هذا النوع من النشاط الاقتصادي استمر في المجتمع إلى يومنا هذا، ولكن بوسائل مختلفة عن السابق.

لقد شكل قطاع تربية المواشي عمود الحياة الاجتماعية والاقتصادية للمجتمع البدوي في المنطقة (دحمان محمد، 2006، ص225)، باحتلاله مكانة مهمة في الأنشطة الفلاحية، إذ تشكل أحد مصادر الدخل الرئيسية لجزء مهم من ساكنة المنطقة، ويغلب عليه طابع الكسب عن طريق الترحال بالنظر إلى الظروف المناخية السائدة في إقليم العيون ووفرة مناطق الرعي الشاسعة، ويتشكل القطيع من 516746 رأساً سنة 2010، يأتي الماعز في المرتبة الأولى ب 258751 رأساً، بنسبة 50 في المائة من مجموع القطيع الجهوي، يليه الغنم بنسبة 32 في المائة والإبل ب 17 في المائة، ويحتل إقليم العيون المرتبة الأولى فيما يخص عدد رؤوس الماشية. Alejandro (Murillo, 1960, P.9). ظل النشاط الفلاحي في المنطقة شبه منعدم إلا إذا استثنينا بعض الزراعات المحاذية للآبار، أو مع هطول التساقطات المطرية في ما يعرف بموسم الحرث، الشيء الذي حتم على الأهالي الاعتماد على الاقتصاد الرعوي المتمثل في تربية الماشية والانتجاع بها من مكان إلى أخر بحثا عن المراعي الغنية بالماء والعشب.

ومما ذكر نستنتج أن القطاع الفلاحي بالساقية الحمراء ووادي الذهب قطاعا اقتصاديا متواضعا نظرا للظروف البيئية التي تتحكم في هذا القطاع بصورة عامة. إن ما يفسر شح الأرض إذن في

---

[4] - مونوغرافية إقليم العيون، 2011، ص4- 27.

[5] - مونوغرافية إقليم بوجدور، 2009.

[6] - Monographie de la région de Dakhla, 2015 P.42

[7] - مونوغرافية إقليم السمارة، 2013، صص7- 34-35.

منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب هو قلة التساقطات المطرية، وذلك راجع للتحولات المناخية الطارئة على المجال الصحراوي إبتداء من القران الحادي عشر ميلادي حسب بعض الجغرافيون، وهذه التحولات المناخية هي التي يرجع إليها السبب الرئيس في انعدام قيام ثروة فلاحية حقيقة في المنطقة غير أن هناك مجموعة من البدائل التي سوف تنتصر على هذا الإكراه إن توفرت الفاعلية والإرادة البشرية في ذلك والتي تتمثل في استخراج المياه الجوفية ومعالجتها واستثمارها في سقي الأراضي الزراعية وذلك سوف ينتج عنه تنمية فلاحية حقيقية قي المنطقة الصحراوية.

ثالثا. الفوسفات :

يشكل الفوسفات ثروة مهمة في المنطقة الأمر الذي كان يعلمه الجنرال "فرنكو لايفني"[8] الشيء الذي أكدته زيارته الرسمية للعيون سنة 1950، ومن خلال هذه الزيارة التقى بعالم الجيولوجيا "مانيل أليا مدينا Manuel Alia Medina"، والذي إكتشف معدن الفوسفات سنة 1947). (Alejandro Murillo, 1960, P.9 وتم جرد أولي لحقل مناجم الفوسفات، وهو ذا جودة عالية استثنائية، مع الطموح لاكتشاف مصادر للطاقة بعين المكان حتى يتم الاستخراج بأقل تكلفة، وفي سنة 1962 أسس المعهد الوطني للصناعة الإسباني l'Instisiuto Nacional de (I.N.I) Industria شركة عامة سميت ب: شركة المعادن الوطنية للصحراء (Minera del Sahara l'Empresa Nacional)(ENMINSA)، وقد تأسست هذه الأخيرة من أجل تقييم حقل منجم الفوسفات، حيث قدر في البداية بوصوله لِـ 1,7 مليار طن في منطقة بوكراع، حيث يشكل أكبر احتياط للمناجم الفوسفاتية في العالم[9] .

وهذا ما جعل السلطات الاسبانية تعمل على إنشاء ميناء العيون، وقدرت طاقة هذا الميناء من 10 إلى 13 مليون سنويا، ليحمل إليه الفوسفات بواسطة حزام ضخم طوله 100 كلم هي المسافة بين بوكراع والعيون. وعندما كانت الأعمال في الميناء تسير نشرت (الإيني INI) أول تقرير لها وكان يتعلق بما بذلته الشركة الوطنية (l'ENMINSA) من جهود في ميدان الاستثمار، ووضح التقرير السنوي بأن تلك الجهود انصبت على خمسة أهداف هي: استخراج المعدن، معالجة الفوسفات المستخرج من بوكراع، النقل إلى الشاطئ، مستودعات التخزين في الميناء، إنتاج ونقل الطاقة الكهربائية(الغربي محمد، دس، ص82).

ولبدء عملية استخراج الفوسفات عمدت هذه الشركة إلى تأسيس شركة فوس بوكراع، بحيث اضطرت الحكومة الاسبانية لاستكمال بناء منجم بوكراع إلى إشراك مجموعة من الدول الأوربية من أجل المساعدة بالدعم المتمثل بالرساميل والمواد التقنية، ومن ثم حصلت الشركة على عدة قروض الأول: من البنك الوطني الإسباني Wiscomisim، والثاني من البنك الأمريكي للتصدير والاستيراد في الولايات المتحدة الأمريكية، بمقدار 476,24 مليون بسيطة، وبعد ذلك توالت

[8] - فرانكو: هو الحاكم العام العسكري الذي حكم إسبانيا إبان الحرب الأهلية التي عرفتها إسبانيا بين اليسار واليمين على السلطة حيث فاز الوطنيين حيث حكم فرانكو إسبانيا 36 سنة ، من أبريل 1939 حتى وفاته في نوفمبر 1975، على إثر مرض عضال ألم به.

[9] - Fosfatos De Bucraa ,1962, P.10.

القروض من عدة جهات بنكية نذكر منها: كريدي ليوني، بنك باريس، بنك روتشيلد، بنك دوباي با. لقد مكنت هذه القروض من دفع وتيرة الإنتاج لشركة فوس بوكراع الأمر الذي وفر قدرة إنتاجية هائلة وصلت إلى 3,7 مليون طن من الخام[10].

وفي 26 يناير 1970 احتفل رسميا بتدشين ميناء العيون الجديد، وبعد شهرين انتهي من إنشاء السلسلة المتحركة الناقلة للفوسفات، وبلغ إنتاج الفوسفات ثلاثة ملايين طن سنة 1973، وقد بلغت النفقات 12 مليار بسيطة (الغربي محمد، ص 82). وبلغ الإنتاج 2.3 مليون طن سنة 1974، ليصل سنة 1975 إلى 2.6 مليون طن، قبل أن ينهار سنة 1976 إلى 173.000 نتيجة الحرب، كما أن حجم الإنتاج الذي كان مبرمجا من طرف السلطات الاسبانية لسنة 1980 هو عشرة ملايين طن(Jamil Moulahid, 1976, P789) فقامت شركات خاصة ببناء معامل للحامض الفسفوري بمدينة (Huelva) في الجنوب الغربي الإسباني(الدحمي محمد، 2006، ص138)، ويبلغ عدد العمال في منطقة بوكراع نحو 1120 من بينهم 215 صـحراويا الدحمي محمد، 2006، ص138).

يعد الفوسفات الذي تتوفر عليه المنطقة من الثروات المعدنية المهمة والمستغَلة في منطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب بالإضافة إلى الصيد البحري، والذي يعود تاريخ اكتشافه إلى سنة 1947 بمنطقة بوكراع الواقعة في الجنوب الشرقي لمدينة العيون على بعد 100 كيلومتر مربع من قبل الإسبان، والجدير بالذكر فأن الوفد الأممي الذي زار المنطقة في منتصف السبعينات أقر بأن هذه المنطقة ستكون في المستقبل من بين أكبر المناطق المصدرة للفوسفات في العالم، وهو الأمر الذي ساهم في تعميق الصراع الدائر على المنطقة من قبل أطراف إقليمين ودوليين إلى يومنا هذا بل ويشكل رأس الحربة في الصراع السياسي على المنطقة، ومن سنة اكتشافه إلى يومنا هذا فهو يصدر إلى أوروبا وإلى الولايات المتحدة الأمريكية، والذي يقدر ب 3 ملايين طن سنويا، حسب إحصائيات المكتب الشريف للفوسفات.

رابعا. الصيد البحري:

اشتهرت مجموعة من القبائل الصحراوية بتسمية "أهل البحر" لممارستها لهذا النشاط البحري المتمثل في عملية الصيد، ونذكر بعضا من هذه القبائل على سبيل المثال لا الحصر: وهي ومجاط، ولفيكات، ولمبار، والتي تقطن بالجهة الساحلية من المنطقة مجاورة البحر في سُكناها، وهذه القبائل كانت تابعة لقبيلة إزركين.[11]

والصيد البحري في المنطقة يشكل دعامة أساسية في اقتصاد هذه القبائل في سنين الجفاف والمجاعات التي كانت تصيب سكان الصحراء، ولا يقوم به إلا من كان من أهل الاختصاص؛ بمعنى من له خبرة في المجال البحري، على غرار الصيد البري أو القنص يقوم به كل من يحمل السلاح(حيدارة بشر أحمد، 1998، ص25).

[10] -Fosfatos De Bucraa ,1962, PP.36-40

[11] - مقتطف من مقابلة مع صياد بمنطقة أخفنير، صيف 2018.

وفي هذا النحو يتحدث "روفول Revol" عن المجموعة التي تقطن على شاطئ المحيط في منطقة قاحلة مشيرا إلى أنهم يتجولون في تلك الشواطئ لاصطياد الأسماك التي تشكل عماد تغذيتهم وأساس نشاطهم التجاري(بن محمذن محمدو، 2001، ص371).

يشكل الإنتاج البحري في المنطقة ثروة هائلة، حيث تتوفر على كميات كثيرة من الأنواع السمكية المختلفة، والتي شكلت السبب الرئيسي لتنافس ولتسابق الأوروبيين على استعمارها، وبهذا تكون الثورة السمكية التي تشكل مخزون المنطقة ممهدة للاحتلال الأوروبي.

وتماشيا مع ذلك يرى الرحالة "بونللي" أن المنطقة الصحراوية غنية بثروة سمكية هائلة، بقوله: "إن أهمية المخزون السمكي الهائل بهذه السواحل الإفريقية يمنح مكانة خاصة لأرضنا الجديدة، فهو يشكل مقدرات إنتاجية تلبي حاجيات مشاريع مستقبلية ستنظم بطرق عصرية. ومن الأكيد أن شركة الصيد الكنارية – الإفريقية ستقوم بتسويق هذا المنتوج مما سيقودنا إلى الإعلان عن مشاريع جديدة، وإعادة هيكلة الصيد التقليدي"(دحمان محمد، 2014، ص45).

لقد انبهر بونللي بوفرة الأحياء البحرية بالمنطقة من جهة، وضعف أسطول الصيد البحري من جهة أخرى(دحمان محمد، 2014، ص46):"إن مقادير الأسماك العائمة ما بين رأس بوجدور والرأس الأبيض يستحيل قياسها...، وكانت مشكلة الماضي هي أن المحرك الوحيد للسفن هو الشراع (el vela). ثم إن الملحوظ هو عدم وجود مرافئ للرسو بالقرب من الشواطئ، لكن سرعان ما تراجع هذا النوع من المراكب لصالح السفن العاملة بقوة البخار التي تعبر مسافات طويلة، وتحمل جهاز تبريد يتم تحسين أدائه مع الزمن، وهذا ما سيساعدنا على تطوير تجارة المواد السمكية"(دحمان محمد، 2014، ص46). إذاً تتوفر المنطقة على ثروة هائلة ومتنوعة من الأسماك تعتبر من أجود المنتوجات السمكية الموجودة في العالم.

ولقد اعتمدت السلطات الاسبانية على إمكانيات ضخمة، ووسائل عصرية لاستغلال الثروة السمكية الهائلة في المنطقة، إذ استعملت هذه الوسائل على طول 500 كلم لاستخراج كل أنواع السمك الموجود بالمنطقة الصحراوية، وفي إطار عملية النهب التي تنتهجها إسبانيا، كونت أسطولا بحريا عام 1960 يتكون من 500 قارب بحري، وتضاعف العدد خلال الستينيات من القرن نفسه، فمثلا في سنة 1959 استخرج من السمك: 5917 طن قدرت قيمته ب: 7521000 بسيطة، وفي عام 1960 استخرج ما قدره: 15227 طن(الجودة فوزي، 1975، ص41) يعتبر الشريط البحري الذي يفصل الصحراء عن جزر الكناري من أغنى الشواطئ البحرية في العالم التي تتوفر على ثروة سمكية مهمة(Assidon Elsa, 1978, P35).

وتبعا لمعطى الثروة البحرية، نشر في صحيفة **"أريبا ARRIBA"** الإسبانية أن الثروة السمكية في الصحراء ذات أهمية بالغة وقصوى للاقتصاد الإسباني، والذي يهدف إلى الاستغلال المجمل والسريع للثروة السمكية. ولا تتوانى إسبانيا في التعامل مع حليفاتها الغربيات لاستنزاف هذه الثروة السمكية حيث سمحت للبواخر اليابانية والفرنسية، والكورية الجنوبية، والهولندية، والدانماركية بحرية الصيد على الشواطئ الصحراوية، وأصبحت هذه الثروة السمكية مهددة بالانقراض(الجودة فوزي، 1975، ص41).

وهناك سلسلة من البواخر تحمل جنسيات مختلفة تجرف أسراب السمك بسفن معامل مجهزة بأحدث الأجهزة لتوضيب الكمية المصطادة من الرخويات والقشريات في عين المكان(الدحمي محمد، 2006، ص132). وبحسب الإحصاء الإسباني المنشور سنة 1969، والذي بين أن نسبة الكمية المصطادة في المياه الإقليمية للساقية الحمراء ووادي الذهب بلغت ما يزيد عن 1281500 طن، أما فيما يتعلق بمساحة الصيد فبلغت 150 ألف كيلومتر مربع، وتحتوي على حوالي 120 صنفا أغلبها تتحصل عليه السفن الإسبانية، ولقد قسم إحصاء 1969 عملية الصيد البحري في منطقة الصحراء حسب الجنسيات وحسب حصص كل دولة على حدة وكميات الصيد المصطادة:

-سفن اليابان: 300.000 طن؛

-سفن الكناري: 250.000 طن؛

-سفن الاتحاد السوفياتي: 200.000 طن؛

-سفن إسبانيا: 200.000 طن؛

-سفن جنوب إفريقيا: 100.000 طن؛

-سفن كوريا: 50.000 طن؛

-سفن إيطالية: 45.000 طن؛

-سفن البرتغال: 22.000 طن؛

-سفن بولونيا: 19.000 طن؛

-سفن برمودا: 10000؛

-سفن كوبا: 8000 طن؛

-سفن مصر: 2500 طن؛

-مجموع السفن الأخرى : 75000 طن (Gaudio Attilio, . 1978, PP.336-346) .

يبين الإحصاء أعلاه أن خيرات المنطقة البحرية كانت تستغلها مجموعة من الدول المتعاقدة مع الاستعمار الإسباني، والذي سوف يشكل بداية لنقص هذا المخزون السمكي في المنطقة.

ونظرا لتشابك موضوع استغلال الثروة السمكية، ولوجود الاتفاقية المبرمة بين الجمهورية الإسلامية الموريتانية والإدارة الإسبانية حول الصيد في المياه الجنوبية، فلا يمكن تقدير مردود الإنتاج الصحراوي بدقة. ولا نملك إلا الإحصاء التالي فيما يتعلق بمداخيل الثروة السمكية:

-1969 مدخول النشاط البحري للصحراء 43.5 مليون بسيطة؛

-1970 مدخول النشاط البحري للصحراء 47.2 مليون بسيطة؛

-1971 مدخول النشاط البحري للصحراء 46 مليون بسيطة؛

-1973 مدخول النشاط البحري للصحراء52.5 مليون بسيطة(الغربي محمد، دس، ص92).

والزيادة الملحوظة في العامين مردها إلى إجراءات سبق للمغرب أن اتخذها كما أنها متصلة بتمديد المياه الإقليمية المغربية (الغربي محمد، دس، ص92)، وهكذا شكل المنتوج البحري ثروة هائلة في المنطقة الصحراوية، والتي كانت السبب المباشر في جلب العديد من الشركات العالمية إلى سواحل المنطقة؛ وهذا يعني أن منطقة الساقية الحمراء تزخر بثروة بحرية هائلة وذلك بفضل

امتدادها على شريط ساحلي يبلغ طوله 600 كيلومتر مربع من جهة، وكذا مورور تيار الكناري البارد في الساحل البحري الصحرواي عامل مهم لكثرة الأسماك بالمنطقة من جهة ثانية.

خامسا. السياحة الصحراوية:

قامت السياحة الصحراوية بدور هام في دفع عجلة الاقتصاد الصحراوي، حيث شكلت المنطقة جاذبية للسياح الأجانب من مرتادي البوادي، وهواة الصيد، وخصوصا عندما يتعلق الأمر بالمنطقة الممتدة على المحيط الأطلنتي، وما تتوفر عليه من ثروات بحرية، وما تزخر به من حامات رملية مهمة. كما تتوفر المنطقة على تضاريس صحراوية تتمثل في الحمادات، والكثبان الرملية، والجبال والسبخات، والكرايز، والخلجان، والأودية والشواطئ فمن المناطق السياحية المشهورة في المنطقة نجد وادي الساقية الحمراء، و واحد لمسيد، وبحيرة النعيلة، وخليج اخنيفيس، وشواطئ الداخلة، وبادية تيرس واسمارة.

إن لهذه الأشكال التضاريسية وقع كبير على السائح الأجنبي الذي يبحث عن طبيعة متميزة وفريدة داخل الأجندة السياحية العالمية المقدمة له، والتي لا تتوفر في طبيعة بلاده، وهي تدخل ضمن سياحة المغامرات، والسياحة الرياضية، وسياحة الترحال، وكذا السياحة الإيكولوجية، وسياحة الحامات الرملية، وسياحة الاستجمام البحري، نظرا لتواجد شواطئ ممتدة وكثبان رملية ساحلية وداخلية، وامتداد حراري وإشعاعي طوال السنة(مجموعة باحثين، 2007، ص284). .

أما بالنسبة للسياحة الثقافية فتوجد في المنطقة مجموعة من الزوايا والمحاضر، كزاوية الشيخ سيدي أحمد لعروسي، وزاوية الشيخ سيدي أحمد الرقيبي، وزاوية الشيخ ماء العينين، وزاوية سيدي أحمد بوغنبور أهل الزريبة بضواحي بوجدور، وزاوية الحكونية، والقصبة بالدورة، وهذه المعالم التاريخية العظيمة شكلت حضارة المنطقة في تراثها المادي حيث كانت مدرسة للعلم، وأصبحت قبلة للسياح، بل وتشكل مركزا سياحيا مهما للسياحة الثقافية والروحية، وهذه الزوايا مجتمعة شكلت الحاضنة الدينية والاجتماعية للأهالي بمنطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب على مر السنين، وأضحت قطبا سياحيا مهما حيث أصبحت قطبا مركزيا لما أصطلح عليه بالسياحة الروحية.

كما تزخر المنطقة بنقوش صخرية مهمة ظلت شاهدة على حقب الزمن الماضية التي كانت تعرف به المنطقة بالساقية الخضراء، وأهم هذه النقوش ما يوجد بضواحي مدينة اسمارة وتيرس. وتتميز الساقية الحمراء ووادي الذهب ببداديتها الغنية بمناظر طبيعية خلابة حيث أضحت تعرف في السنوات الأخيرة توافد العديد من الأوربيين على سواحلها، والمواطنين الخليجيين وخاصة الأمراء السعوديين بهدف الصيد البري، وفي هذا الصدد عرفت بادية مدينة السمارة نشاطا مهما متمثلا في سباق الهجن الذي نظمه المرحوم الحاج الصالح ولد ديحان بالسمارة بتاريخ 21 يونيو 2012، حيث حضره مجموعة من الشخصيات الخليجية وخاصة العمانية، الأمر الذي أسهم في دفع عجلة التنمية السياحية للمنطقة والتعريف بها دوليا.

إضافة إلى ذلك، فإن لهذه المنطقة من المؤهلات ما يمكنها من أن تصبح قطبا سياحيا كبيرا، سواء على الصعيد المحلي الصحراوي أم على الصعيد الوطني، فهي تزخر بمؤهلات طبيعية متنوعة ومآثر تاريخية بعضها يرجع إلى زمن النيوليت، بالإضافة إلى ثقافتها وفلكلورها المحلي

ومنتجاتها الصناعية التقليدية التي تمثل ما أبدعه الصانع التقليدي، مما أثرى التنوع التراثي المحلي وأغناه(مجموعة باحثين،2007، ص285).

للمنطقة إذاً مؤهلات سياحية أثرية مهمة حيث ارتبطت أساسا بالطبيعة الساحلية الشاطئية التي توفر للزائر وللسائح مؤهلات ومناظر بحرية ذات خصوصيات كفيلة بتطوير السياحة الشاطئية خاصة فم الواد بالعيون، بالإضافة إلى وجود إمكانيات سياحية إيكولوجية يمكن أن تستغل كبحر النعيلة وخنيفيس مثلا، حيث يشكل هذا الموقع البيو- حيوي أهمية كبرى جعلته يأخذ تصنيف حسب اتفاقية "رمسار" سنة 1980، كمحمية بيولوجية وطنية، وأصدر مرسوم وزاري في شأنه سنة 1983. بالإضافة إلى مواقع أخرى بحرية كالخلجان والشواطئ الشيء الذي جعل المنطقة تزخر بمواقع طبيعية أخرى كالسبخات، أهمها: سبخة الطاح، وتازغة وأريدال، وأم الضبيعات، فضلا على أنواع الصحاري التي تسود المنطقة من رق وعرق، تغطي جزئا هاما من تراب هذه الجهة، يمكن أن يسخر في ما يسمى بالحامات الرملية، وتوفر المناطق الداخلية مناظر طبيعية، ومورفولوجيا ككتلة زمور، وواد الساقية الحمراء، ورافده واد الخط، وتافودارت، وواد إتقي مثلا، وبعض الكراير واللواحات الصغيرة كالمسيد. كما أن للمنطقة إرث تاريخي يعود إلى بدايات الأطماع الاستعمارية، كقلعة كاسمار Cas Mar، والنصب التذكاري لطائرة سانت إيكزبري بالطرفاية، والمنارة الإسبانية ببوجدور، والكنيسة الإسبانية الكاثوليكية بالعيون(مجموعة باحثين،2007، ص288-287). وكذا مسجد الأهالي بالسمارة الذي يعرف حاليا في الأوساط الشعبية بجامع الحجرة، والمنارة ببوجدور، والفورتين بالداخلة.

شكلت بوادي الساقية الحمراء ووادي الذهب قطبا سياحيا مهما، وخصوصا فيما يتعلق باللهف والشوق الدائم للسياح في زيارتها، غير أن الملاحظ في هذا الصدد هو كون القطاع السياحي في المنطقة لا يزال يعاني من نقص على مستوى التأهيل السياحي الهادف، وذلك راجع لمجموعة من الأسباب التقنية؛ علما بأن للمنطقة ما يؤهلها لكي تصبح مركزا سياحيا عالميا إذا مع عمل القيمنين من منتخبين وأعيان على تدبير الشأن العام فيها على ذلك بمسؤولية وتحمل الأمانة الملقاة على عاتقهم.

استنتاج:

تحتل منطقة الساقية الحمراء ووادي الذهب من حيث اقتصادياتها أهمية كبرى على الصعيد العالمي بحيث تتوفر على عدة ثروات اقتصادية وموارد طبيعية تتجلى في الثروة السمكية الهائلة التي تتوفر عليها المنطقة، إضافة إلى مخزون الفوسفات الغني، كما أن المنطقة تتوفر على ثروات معدنية مهمة كالحديد، والغاز الطبيعي، والنفط، والنحاس، والحديد، والرخام، والرمال والسبخات. فقد وصفت من قبل الاقتصاديين أنها من أغنى مناطق العالم من حيث الفوسفات والثروات البحرية الهائلة الأمر الذي جعل كل العيون تحذق وتتربص بها.

يقوم اقتصاديات الساقية الحمراء على مرتكزات أساسية وهي الثروة المعدنية وعلى رأسها الفوسفات الذي تم اكتشافه سنة 1947، والغاز، والنفط، والنحاس، والحديد، والرخام، والثروة البحرية، وتجارة الصمغ العربي والكمأ، والأعشاب الطبية، وكذا يقوم على السياحة الإستجمامية، وممارسة هواية الصيد البحري، التي تدفع الأوربيون إلى زيارتها، وكذا الجانب الفلاحي وإن

بصورة جد متواضعة، غير أن السؤال الذي يطرح نفسه بإلحاح في هذا الصدد هو: هل الساكنة المحلية الأصلية للمنطقة استفادت من تلك الخيرات على مستوى تنمية الإنسال والمجال؟

قائمة المراجع:

1.بن محمذن محمدو(2001)، المجتمع البيضاني في القرن التاسع عشر، ط1، قراءة في الرحلات الاستكشافية الفرنسية، سلسلة بحوث ودراسات، معهد الدراسات الإفريقية، الرباط، المغرب.

2.حيدارة بشر أحمد (1998)، الصليب المقدس في البحر الصغير، ط1.

3.الجودة فوزي(1975)، الصحراء المغربية (الساقية الحمراء ووادي الذهب)، دمشق.

4.الدحمي محمد(2007-2006)، مقاربة سوسيو أنثربولوجية لمجتمعات البدو- سكان الصحراء نموذجا، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، عين الشق، الدار البيضاء.

5.دحمان محمد(2014)، الساقية الحمراء ووادي الذهب في الكتابات الإسبانية (1933-1885)، ط1، طوب بريس، الرباط.

6.دحمان محمد(2006)، الترحال والاستقرار بمنطقتي الساقية الحمراء ووادي الذهب، مطبعة كوثر برانت، الرباط.

7.الشامي علي(1980)، الصحراء الغربية عقدة التجزئة في المغرب العربي، ط1، دار الكلمة، بيروت- لبنان.

8.محمد الغربي (دس)، الساقية الحمراء ووادي الذهب، الجزء الثاني، دار الكتاب، الدار البيضاء.

9.مجموعة باحثين(2007)، الصحراء الأطلنتية المجال والإنسان، خديجة الراجي، تنسيق رحال بوبريك، منشورات وكالة الجنوب، الرباط.

10ولد الحسين الناني(2007)، صحراء الملثمين، دراسة لتاريخ موريتانيا وتفاعلها مع محيطها الإقليمي خلال العصر الوسيط- من منتصف القرن 2هج/8م إلى نهاية القرن 5هج/11م، الدار الإسلامي، بيروت، ط1.

11.مونوغرافية إقليم العيون، 2011.

12.مونوغرافية إقليم السمارة، 2013.

13.Alejandro Murillo(1960), Desarollo de la provincia del Sahara africa, vol XVII, no 277, November.

14.Assidon Elsa(1978), Sahara occidental, un Enjeu pour le nord–ouest africain (cahiers libres), Francois Maspero, Paris.

15.Fosfatos De Bucraa(1962), sa Instituo Nacionol de Indudtria, madrid.

16.Jamil Moulahid(1976), Les Sahraouis et phosphate, Editions Esprit, Nouvelle série, No 456 (4) Avril.

17.Mighel Abitbol(1979), Tombouctou et les arma, de la conquête marocain du Soudan Nigérien en 1591 à l'hégémonie de l'empire Peulh du macina en 1833, Maisonneuve et Larose, Paris.

18.Monographie de la région de Dakhla, 2015.

19.Gaudio Attil (1978), Le dossier du Sahara occidental, nouvelles éditions latines, Paris.